مجلة: تطوير العلوم الاجتماعية - جامعة الجلفة. الجزائر | ISSN: 1112-9212 / EISSN 2602-5043
الكاتب: فطيمة أعراب ، العنوان: معالجة وسائل الإعلام للأزمات الاقتصادية... | مجلد: 11 عدد: 01 جوان 2018
تاريخ الإرسال: 2018-02-24 / تاريخ القبول : 03- 2018-06 | تاريخ النشر : 2018-06-30

معالجة وسائل الإعلام للأزمات الاقتصادية
- دراسة في الأسس والمقومات –

الكاتب: فطيمة اعراب
قسم الاعلام جامعة الجزائر 03
fatima19arab@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية البعد الإعلامي للأزمات الاقتصادية التي لم تعد مقصورة على رجال الأعمال أو الاقتصاديين فقط، بل أصبح عامة الناس يتابعون مختلف القضايا و الأخبار الاقتصادية، ويعد الإعلام أداة إستراتيجية لدفع الاقتصاد وعاملا من عوامل التنمية الحقيقية ، فالمعلومة الاقتصادية أساس أغلب الإنجازات التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني، ووسائل الإعلام إحدى القنوات التي تتدفق منها المعلومات الاقتصادية لذا يجب توضيح المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية لأن إعلام الأزمات يدفع الأزمات كثيرا من المسؤولية إلى إسناد مهامه و وظائفه إلى غير المختصين، أو إلى بعض رجال الإعلام الناجحين في أدائهم الإعلامي في المواقف العادية إلا أنهم قد لا يكونوا كذلك في التعامل مع الأزمات، لأن موقف الأزمة الاقتصادية يستدعي نوعا من المعالجة الإعلامية التحليلية . من هذا المنطلق يتضح أهمية دور الإعلام في تقديم المعلومات و تفسيرها و التعليق عليها لتهيئة المناخ العام للتكاثف مع الأزمة الاقتصادية و أسلوب معالجتها ويمكن للإعلام أن تكون طرفا فاعلا في المستويات المختلفة للأزمة.

الكلمات المفتاحية : المعالجة، الإعلام ، المعالجة الإعلامية ، الأزمة ، إعلام الأزمة ، الأزمات الاقتصادية.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of the media dimension of economic crises, which are no longer limited to businessmen or economists only, but the general public are following various issues and economic news, and the media is a strategic tool to drive the economy and a factor of real development, The achievements on which the national economy is based, and the media is one of the channels through which economic information flows. Therefore, the media treatment of economic crises must be clarified because crisis reporting drives crises a lot of responsibility to assign its functions and functions Z is not competent, or to some media men successful in the media in the performance of their normal positions, but they may not be as well as in dealing with crises, because the position of the economic crisis calls for some kind of media analytical processing. In this sense, the importance of the role of the media in providing information, interpreting and commenting on it is essential to create a general atmosphere of solidarity with the economic crisis and the way in which it can be addressed.

Keywords: treatment, media, media processing, crisis, crisis media, economic crises.

المقدمة:

تعيش المجتمعات الحالية زحمة من الأزمات على اختلاف أنواعها وعلى حسب مستوياتها، لذلك يصعب علينا أن نتصور مجتمع بدون أزمات حتى أنها أصبحت سمة من سمات المجتمع المعاصر على الرغم من التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة، وما أحدثته من انتقال نوعي لدى البشرية من المجتمع الزراعي إلى الصناعي إلى مجتمع المعلومات والتدفق العائد لها من قراء ثورة الاتصالات الرقمية والعادية على حد سواء، حيث عرفت المجتمعات الحالية أسماء متعددة كالمجتمع الرقمي ومجتمع المعلومات أو مجتمع الذكاء الاصطناعي، أو مجتمع الأزرار، في هذا الإطار تنامي الاهتمام النظري والعلمي بمعالجة الأزمات، وأصبح هذا المجال مساحة لتلاقي علوم وتخصصات عديدة وتفاعلها، وأيضا مجالا خصبا لخبرات متنوعة يسعى كل منها لتقديم معرفته وخبراته لمواجهة الأزمات واحتواء آثارها المدمرة والتعلم من نتائجها الإيجابية والسلبية من دون أن يدعي أي علم بمفرده المقدرة على مواجهة موقف الأزمة بحكم طبيعته وسماته يخلق ضغوطا مادية ومعنوية تتجاوز قدرات وإمكانيات أي تخصص علمي معزول أو منعزل عن بقية العلوم والتخصصات الأخرى ، من هنا نتأكد من حقيقة التكامل والنظرة الشمولية في معالجة الأزمات والتي تتأسس على التعاون والتفاعل والتكامل مع كل العلوم والتخصصات ذات العلاقة بالأزمة و ما تطرحه من تحديات اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وإعلامية ، وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام و الاقتصاد شريكان في صنع و تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، والأحداث السياسية التي وقعت في بعض الدول والتي خلقت مناخا اقتصاديا جديدا يستهدف تحقيق مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية. كما أن المواضيع الاقتصادية لم تعد مقصورة على رجال الأعمال أو الاقتصاديين فقط، بل أصبح عامة الناس يتابعون مختلف القضايا و الأخبار الاقتصادية لما في ذلك من انعكاس مباشر على حياتهم اليومية، وخاصة بعد أن استثمر العديد من أصحاب المدخرات الصغيرة أموالهم في سوق الأسهم أو غيرها من الأصول ، ويعد الإعلام أداة إستراتيجية لدفع الاقتصاد وعاملا من عوامل التنمية الحقيقية في بلدان العالم كافة حيث يحتل الاقتصاد مكانة كبيرة نظرا لتداخله مع العديد من المجالات، فالمعلومة الاقتصادية أساس أغلب الإنجازات التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من هذا تعد وسائل الإعلام إحدى القنوات التي تتدفق منها المعلومات الاقتصادية لذا أيا كانت النماذج و النظريات المتبعة في الأنظمة الاقتصادية المختلفة فإنه لابد من فهم أساسيات هذا العلم، ولعل النقاش الدائر بين أنصار النظريات الاقتصادية المختلفة حول الأسباب التي أدت إلى أزمة انهيار أسعار النفط أبرز دليل غلى ذلك حيث يطرح كل منهم ويفند ادعاءات الآخر وفقا للنظريات التي يؤمن بها كل منهم، ولا شك أن الإعلام والاتصال (إعلام الأزمات) يعتبر من العلوم والتخصصات الضرورية والمطلوبة ضمن فريق العمل الأزموي، ولكن رغم أهمية و حيوية نشاط الإعلام وقت الأزمة إلا أن هناك إهمالا كبيرا واستحقاقا شديدا بهذا الجانب ، وهناك أيضا نظرة جد سطحية لإعلام الأزمات الاقتصادية وذلك بإسناد مهامها ووظائفها إلى غير المختصين ، أو إلى بعض رجال الإعلام الناجحين في أدائهم الإعلامي في المواقف العادية إلا أنهم قد لا يكونوا كذلك في التعامل معها ،

لأن موقف الأزمة الاقتصادية يستدعي نوعا من المعالجة الإعلامية التحليلية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تسليط الضوء على أهمية البعد الإعلامي للأزمات الاقتصادية، من خلال التعرف على دور ومحددات دور الإعلام في معالجة الأزمات الاقتصادية وكذا تحديات المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية والاقتراحات المستقبلية لها.

المبحث الأول- مدخل مفاهيمي.

1- تعريف المعالجة:

اصطلاحا: "حالة تجريبية على عينة من العينات تجري لمشاهدة ومقارنة التأثير الذي تحدثه تلك التجارب بتأثيرات العلاجات الأخرى أو عند عدم وجود أي تجاب من أي نوع، والمعالجة قد تكون مادية أو إجراء يجرى بطريقة معينة أو بأي مُحفز، ويمكن ضبطها طبقا لاحتياجات التجربة". (1)

➢ من خلال المقاربة اللغوية والمعجمية لمصطلح "المعالجة" يتبين أن معنى المعالجة هو ممارسة أمر ما والتجريب عليه والانشغال به عن قرب وكثب ومزاولته بالطرق المباشرة بغية الوصول إلى نتائج الممارسة وبالتالي قمنا بإظهارها وتقديمها حسب متطلبات التجريب، وقد قمنا بقياسها.

2- تعريف الإعلام:

إصطلاحا: يعرف الإعلام أيضا: أنه: "نقل المعلومات أو المعرفة العلمية إلى *الجماهير العريضة* عن طريق العمل الإتصالي عبر وسائل الإتصال الجماهيري (Mass Media)، من صحافة وإذاعة وتلفزيون من حيث هي أدوات الإتصال ومن حيث هي أيضا قنوات أو مسالك للاتصال بجانب كونها نظم إعلامية أصلية".(2)

➢ هو كافة أوجه النشاط الاتصالي يهدف إلى تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة، والمعلومات المحلية عن كل قضايا والمشكلات وعرضها عبر وسائل الإعلام المتاحة لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير بدون تحريف، أي عرضها بطريقة موضوعية مما يؤدي إلى خلق أكبر درجة من الوعي والإدراك حول الوقائع والمساهمة في التثقيف والتنوير ورفع المستوى التعليمي.

3- تعريف المعالجة الإعلامية:

إصطلاحا: يستعمل هذا المصطلح في مجال الإعلام والاتصال وهو خاص به، ويرى "**محمد منير حجاب**": "أن معالجة المعلومات والبيانات هي عملية التفكير الخاصة بالتعامل مع البيانات تحليلا أو تركيبا لاستصلاح ما تتضمنه هذه البيانات أو تشير إليه من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية، والطرق الإحصائية والرياضية، أو من خلال إقامة النماذج وما شابه ذلك.

ثم يضيف قائلا: أن معالجة البيانات هي مجموعة العمليات التي تجري على البيانات لتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام ويحتل تعبير معالجة المعلومات Information processing تدريجيا محل تعبير معالجة البيانات للسببين رئيسيين هما:

- معالجة المعلومات هي المفهوم الأكثر حيوية الذي يغطي كلا من المفهوم التقليدي لمعالجة البيانات الرقمية والأبجدية، ومفهوم معالجة الكلمات Word processing الذي يتم فيه معالجة النصوص.

معالجة المعلومات هي المفهوم الذي يؤكد أن إنتاج المعلومات الكاملة من Hجل المستفيدين هي بؤرة اهتمام أنشطة المعالجة". [3].

➢ هي عملية التعامل مع المعلومات الإعلامية (نصوصا وصورا) تحليلا لشكلها ومضمونها وذلك من خلال تطبيق العمليات الفكرية المنطقية والطرق الإحصائية كما يمكن تعريفها على أنها المتابعة الإعلامية التي زاولها لتغطية الأخبار السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والدينية.

4- تعريف الأزمة:

اصطلاحا: يرى "**محمد رشاد الحملاوي**": أن الأزمة هي "عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وعليه يتطلب وجود الأزمة توافر شرطين على الأقل، **الأول:** يجب أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلى الحد الذي تحمل معه وحدته بالكامل، **الثاني:** تصبح الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها بعض أعضاء المنظمة موضعا للتحدي لدرجة أن يظهر لهم بطلان هذه الإفتراضات والمسلمات أو تجعلهم يجعلون أو يلجأون إلى أساليب دفاعية اتجاه هذه الافتراضات، ومعنى ذلك أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء المنظمة واستمرارها وأيضا لكيانها".[4]

ومنه فالأزمة هي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات والأسباب، سواء كانت بشرية أو طبيعية تؤدي إلى حدوث خلل مفاجئ واضطراب يؤثران على مقومات المجتمع والدولة وتختلف الأزمة في معناها عن الأشكال الأخرى القريبة منها، كالمشكلة، الصراع، الخلاف وهي على أنواع: سياسية، عسكرية، اقتصادية.

5- تعريف إعلام الأزمة:

اصطلاحا : هو مجموع العمليات الإعلامية التي تتوصل بها مختلف الوسائل الإعلامية قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمات لتغطية الأحداث ومواكبتها. ويتم تأثير إعلام الأزمات من خلال جانبين[5] .

-جانب إيجابي، ويكون هذا عن طريق استخدام الحملات الإعلامية المكثفة ونقل قدر معتبر من المعلومات والأخبار إلى جمهور الأزمة.

-جانب سلبي، ويكون ذلك عن طريق التعتيم الإعلامي من هلال التجاهل التام للأخبار والمعلومات، وعدم إعلام جمهور الأزمة بها، ويتم تجاهل المعلومات من خلال صورتين هما: تجاهل وتعتيم إعلامي كلي، وذلك بعزل جمهور الأزمة أو المهتمين بها عن أحداثها وتطوراتها عزلا تاما وتجهيلهم بشكل تام عنها، ومن ثم لا يحدث أي سلوك بشأنها، أو من خلال تجاهل وتعتيم إعلامي جزئي، حيث يتم الاهتمام فقط بأحد أطراف الأزمة وتجاهل الطرف الآخر أو التركيز على هذا الطرف وصياغة الأخبار بشكل معين، مع التعميم والتمويه والتجاهل للطرف الآخر.

➢ يعتبر الإعلام أحد العوامل الرئيسية، وأداة من أدوات تجهيزات الأزمة ومعالجتها، وذلك نظيرا لما يتوفر عليه من تأثيرات متباينة وقدرات هائلة تساعد على انتقاله بسرعة كبيرة، وماله من قدرة على التأثير النفسي على الأفراد

والسيطرة الفكرية على المجتمعات والتحكم في سلوكهم وفي توجيههم ، ومن ثم يمكن استخدام الإعلام بذكاء في معالجة الأزمات.

6- تعريف الأزمات الاقتصادية :

هي تلك الأزمات المتعلقة بشؤون المال والاقتصاد،وتنقسم إلى أزمات اقتصادية خاصة على مستوى الأفراد مثل الإضرابات والاحتجاجات العمالية وتدني الأجور،وارتفاع الأسعار وندرة السلع الغذائية الأساسية،أو أزمات اقتصادية عامة على المستوى الكلي للمجتمع كالأزمة النفطية أو الاقتصادية العالمية و أثرها على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني: مدخل عام للأزمة.

يعتبر مفهوم الأزمة من بين المفاهيم التي صعب على المفكرين تحديدها، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى جملة من الأسباب المتعددة والمتداخلة والتي نذكر من بينها:

- صعوبة حصر وتحديد ماذا يقصد بالأزمة ؟
- شمولية طبيعة مفهوم الأزمة واتساع نطاق استخدامه.

خصوصية المنظور الذي ينظم به كل علم إلى مفهوم الأزمة، خاصة بعد أن أصبح مجال دراسة الأزمات محط أنظار العديد من الباحثين في مختلف المجالات، وفي هذا الصدد نجد المفكر (**تشارلز ماكليلاند**) يقول :" أمن كما هائلا من الدراسات التي نشرت خلال أعوام الخمسة عشر الماضية حول مدلول الأزمة، والتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه، قد زادت من صعوبة الوقوف على حقيقة مبنى ومعنى هذا المدلول" .

إن هذه الأسباب وأسباب أخرى لا يمكن حصرها في هذا المجال، قد نتج عنها تعدد وكثرة التعاريف المتعلقة بالأزمة، وذلك يرجع ربما إلى اختلاف النظرة إلى الأزمة،وإلى اختلاف الجانب النظري الذي يجري التركيز عليه من بين الجوانب المختلفة للأزمة.

1- مفهوم الأزمة وتداخله مع بعض المفاهيم الأخرى.

يعد تعريف الأزمة أحد النقاط الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها في حالة معالجة الأزمات حيث تعددت التعريفات الخاصة بالأزمة فقد عرفت:

في اللغة تعنى الشدّة والقحط، وقيل تعنى السّنة المجدبة.[6]

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide).[7]

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه (Ji-Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.[8] أما الأزمة اصطلاحا: فهي " حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة".[9]

ويعرف **قاموس رندام** الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير".[10]

يحدد قاموس **وبستر Webster** معنى الأزمة كما يلي :

" هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرحة من الألم، كرب أو خلل وظيفي"[11].

و قد عرف الفلاسفة المؤرخون الإغريق موقف الأزمة بأنه": المحك الدقيق لمعادن الرجال وحقيقة الأحداث" ونفس المعنى نجده في التعريف المعاصر للأزمة، حيث عرف بعض المفكرين في الإدارة الأزمة بقولهم ": إنها لحظات الحقيقة التي تسبق الموت مباشرة، وتتجلى فيها بصيرة الإنسان لترى طبيعة الأشياء وقد جردت عن زخرفها"[12]. وفي تاريخ تطوير الأزمة نجد أنه يضرب بعمق جذوره في علم الطب الإغريقي القديم.

ويقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية "توقف الأحداث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"[13].

وفي سنة 1938 عرفت دائرة المعارف الاجتماعية الأزمة بأنها:" حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، ويقدم ويليام كونت التعريف التالي للأزمة " هي تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير تطور ما... [14]

أما الأزمة من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله... فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها وإذا كان المجتمع يريد البقاء"[15].

و يعرف جوناثان روبرت الأزمة بأنها :" مرحلة الذروة في التوتر العلاقات في بنية إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو محلية" [16].

والأزمة من المنظور الإنساني هي جزء من نسيج الحياة، ومن الطبيعي أن تظهر في حياتنا في أي لحظة وفي أي مكان، وبطريقة مفاجئة أو تدريجية ولكونها ظاهرة خطيرة ومؤثرة في حياة الشعوب والأمم فإن الاستعداد الدائم لمواجهتها والتعامل معها تحديا يواجه الإنسان طوعا أو كرها وأحيانا يواجه تلك التحديات بمنطلق هاملت في مسرحية شكسبير الشهيرة (أكون أو لا أكون) [17].

ومن منظور علم الاجتماع المعاصر" فالأزمة هي مرحلة من مراحل الصراع والمقصود بذلك مختلف مظاهر الصراع الإنساني وفي كل مجال من مجالاته وعلى أي مستوى من مستوياته ابتداء من الصراع النفسي الذي يفقد الإنسان توازنه النفسي عند ذروة احتدامه، والصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان داخل مجتمعه بمستوياته المختلفة من الأسرة إلى القبيلة، إلى العشيرة، إلى الدولة،
وبين الدولة وغيرها من الدول"[18].

ونعرف الأزمة أيضا على أنها :" هي مجموعة الأحداث والظروف المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر بطبيعة الأشياء ويؤثر هذا التهديد على المصالح العليا للكيانات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة[19].

وهناك اعتبارات محددة تحكم تعريف الأزمة وبدونها لا يمكن أن تطلق على الحدث لفظ أزمة، وقد حدد الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن روبرت نورث تلك الإعتبارات في ثلاث نقاط رئيسية هي: [20].

1. أن تكون الأزمة ذات أبعاد مركبة ومتداخلة (سياسية، إقتصادية، وإجتماعية) .
2. أن يتجاوز تأثيرها حدود مركزها.
3. أن تحتوي على نتائج ذات أثار حالية وأخرى مستقبلية.

وصفوة القول أن ظاهرة الأزمة الاجتماعية بمدلولها الواسع ليست إلا نتاجا طبيعيا لعملية التفاعل الحيوي المستمر في طبيعة الروابط القائمة بين طرفي علاقة إنسانية ما عندما تصل عناصر التوتر من هذه العلاقة إلى مرحلة تنذر بالإنفجار.

كما يعرفها **(فليبس)** بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة".[21]

ويعرف رضا رضوان الأزمة بأنها:" فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً". [22]

كما أن الأزمة تعني : " نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة ".[23]

ويعرفها(**بيبر Bieber**) بأنها:" نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.[24]

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق **(هنري كيسنجر)** فاعتبر الأزمة بأنها: " عرضاً Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها".[25]

مما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة في أدبيات الإدارة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في:

- وجود خلل وتوتر في العلاقات.
- الحاجة إلى اتخاذ قرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة.
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.
- الوقت يمثل قيمة حاسمة.

وقد عرف الباحث الأزمة – وتأسيساً على ما تقدم – بأنها:" حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد".

➢ ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها على سبيل المثال:

أ_ مفهوم الكارثة: Disaster الكارثة من كرث ... بمعنى الغم، تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد.[26]

أما **قاموس أكسفورد** ، فقد عرف الكارثة Disaster بأنها: " حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً، وهو سوء حظ عظيم".[27]

أما "**السيد عليوة**"، فقد قال بأن الكارثة: هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو كليهما معاً.[28]

أما "**عبد الوهاب محمد كامل**" فقد عرف الكارثة بأنها: " حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات."[29]

وعلى ما تقدم نستطيع أن نجمل أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي:

الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

في الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها.[30]

ب- مفهوم الصراع والنزاع: Conflict And Dispute وهو يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً والانتهاء بالسيطرة والتحكم في إدارة الخصم.[31]

كما ويركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وينشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة.[32]

أما سعود عابد فقد عرف الصراع بأنه:" تضارب المصالح والمبادئ والأفكار"، كما وقسمه إلى ثلاثة أقسام:

- الصراع الخفيف الحدة.
- الصراع متوسط الحدة.
- الصراع شديد الحدة.[33]

ج- مفهوم المشكلة: Problem تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة.[34]

د- مفهوم الحادث: Accident وقد عرفه كل من السيد عليوة وحواش بأنه:" شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وإنما تكون فقط أحد نتائجه".[35]

2- خصائص الأزمة :

الأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في مواقف الأزموي حتى نستطيع أن تطلق عليها أزمة ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي[36]:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها، وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
- وجود مجموعة من القوى ذات الإتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري ومتخذ القرار فيه لإملاء إرادتها سواء في شكل ضغوط نفسية، أو مادية، أو إجتماعية، أو إنسانية، وتشكل تيارا من الضغط الرهيب عليه.
- المفاجأة ... وإستحواذها على بؤرة الإهتمام لدى المؤسسات والأفراد، كما أن مصدرها يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة، إضافة إلى أنها تسبب في بدايتها صدمة، ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
- أن تخرج متطلبات معالجة الأزمة عن طريق الوسائل العادية والمعتادة في مواجهة المشكلات والمواقف الحرجة الأخرى، وتحتاج المعالجة إلى إستخدام وسائل غير عادية، بل والاستعانة بقوى خارجية أحيانا من أجل المساعدة في حل الأزمة.
- أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروح لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- أمام حالة إنعدام التوازن، وفقدان القدرة على الرؤية يصبح متخذ القرار عرضة الاستهواء بعد فشل محاولاته الدفاعية الذاتية، واختراق قوى الأزمة السهل لدفاعاته وتحصيناته وإحتياجها لها، ويصبح سيطرة الآخرين المتخصصين منهم وغير المتخصصين، مما يوجد حالة ارتباك مع تعدد القرارات وتخبطها عشوائيا.
- بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مواجهتها تعد واجبا مصيريا.
- الأزمة تساعد على ظهور أعراض سلوكية خطيرة مرضية، كالقلق، والحيرة، والتوتر، وفقدان العلاقات الإجتماعية، وشيوع اللامبالات، وعدم الانتماء، وهذا في جانبه السلبي، أما في الجانب الإيجابي فقد تؤدي إلى شيوع التحريب والتدمير والإتلاف لموجودات المادية المتواجدة في الكيان الإداري.
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة[37].

3- تصنيف الأزمات حسب نوعها:

من خلال قرائتي لأدبيات البحث تمكنت الباحثة من حصر مختلف تصنيفات الأزمات في المجلات التالية : التصنيفات التالية:

أ)**الأزمات الإدارية:** وتنتج من وقوع المنشأة تحت ضغوط حادة، وفقدان الإدارة في المنشآت لقدرتها على اتخاذ قرارات صحيحة، وانتشار الشائعات والمبالغات، داخل المنشأة، فضلا عن تضارب قرارات الإدارة وتعارضها.

ب)**الأزمات الاجتماعية:** مثل أزمة القيم، وأزمة العدالة الاجتماعية، وأزمة الهوية الوطنية، وأزمة التجانس القومي... وتحدث الأزمات الاجتماعية غالبا نتيجة اختلال نظام القيد والتقاليد وانهيار آليات تسوية الصراعات الاجتماعية، مما يؤدي إلى شعور طبقات أو فئات اجتماعية معينة داخل المجتمع بالاغتراب في ظل الأوضاع الراهنة لمجتمعها.

ت)**الأزمات النفسية:** مثل أزمة الهوية، وأزمة المراهقة، وأزمة الزواج، وأزمة الطلاق، وأزمة الخروج على المعاش، وهذه الأزمات نتيجة الشعور بالإحباط والاكتئاب وعدم الثقة بالنفس.

ث)**الأزمات السياسية:** مثل أزمة المشاركة السياسية، وأزمة العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة وأزمة الشرعية... وتشير الأزمة من الناحية السياسية إلى حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله، ولكن الاستجابة الروتينية المؤسسة لهذه التحديات تكون غير كافية، فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها، وإذا كان المجتمع يريد البقاء.

ج) **الأزمات الإقتصادية:** مثل أزمة الطاقة، وأزمة التصدير، وأزمة الركود التضخمي، وأزمة عجز الموازنة، والأزمات الإقتصادية تعبر عن الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الإقتصادية، مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها.

ح) **الأزمات الأمنية:** مثل الإعتداء على إحدى الشخصيات المهمة أو الحاكمة، خطف الطائرات، تفجير إحدى وسائل النقل والمواصلات، التهديدات التي تواجه الدول، وقد يختلف التهديد وتتعدد مصادره وإتجاهاته من دولة إلى أخرى، وفقا لإعتبارات كثيرة منها الموقع الجغرافي والأهداف والمصالح والإمكانيات والمعتقدات الإيديولوجية والسياسية، والدور الذي تلعبه الدولة في دائرة الصراع الدولي[38].

المبحث الثالث: معالجة الإعلام للأزمات الاقتصادية وسلبيات التعامل معها.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كيفية معالجة الإعلام للأزمات الاقتصادية مع التعرض للأهمية والقواعد وسلبيات والبوادر الناجمة عن المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية باعتبار أن الأزمات ينجم عنها أثار سلبية تعكر من صفو الاستقرار الاقتصادي.

1- المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية :

يقصد بها الحالة الاستثنائية التي تمر بها المؤسسات الاعلامية المختلفة استجابة للمتغيرات التي تفرضها الأزمة والأحداث على حياة الفرد اليومية أو المجتمع ككل،وفيها ترتفع نسبة اعتماد الجمهور على وسائل الاعلام، وتزداد التغطية الاخبارية وتتنوع أشكالها مابين أخبار و ومقالات صحفية و مابين نشرات وبرامج تلبية للاحتياجات المتباينة من قبل أفراد الجمهور واشباع رغبتهم في الحصول على المعلومات.

2- قواعد خاصة بالمعالجة الإعلامية في أوقات الأزمات منها :

- الاهتمام بإعداد التحليلات والتقارير الشارحة للأزمة وكيفية التوصل لحلولها.
- القدرة على التعامل بموضوعية مع الأحداث المختلفة.
- ضرورة الاعتراف بالأخطاء التي تحدث بسبب السرعة في التغطية الإخبارية.[39]
- حيث تعبر الأزمات الاقتصادية عن الانقطاع المفاجئ مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها والهادف إلى تحقيق غايتها،والأزمات تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن وقصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك،وأزمات العمالة سواء بطالة أو ندرة شديدة في بعض التخطيط والأزمات النقدية الانتمائية مثل التمويل بالعجز والتوسع النقدي.[40]

3- أهمية معالجة الإعلام للأزمات الاقتصادية:

تأتي الأزمات وما ينتج عنها من مفاجآت وأثار سلبية لتعكر من صفو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما يؤثر بالسلب على مصالح الدولة،لذا من الضروري وجود خطط لمواجهة الأزمات بحيث تتوازى هذه الخطط الخاصة للأزمات مع الخطط التنموية الشاملة للدولة كي يتم التفادي في التخبط في القرارات،لأن الأزمة اذا حدثت دون تخطيط مسبق لكيفية مواجهتها فإنها تسبب شللا في الحياة بكل أوجهها وتؤثر على كيان المجتمع وهيبة الدولة.[41]

فالتعامل العلمي والتحكيم مع الأزمات من شأنه أن يحد من المخاطر والآثار الناجمة عنها، وهذا التعامل يشمل مختلف مراحل التعامل مع الأزمة (قبل الأزمة- أثناء الأزمة- بعد الأزمة)،فاستشعار الأزمة من شأنه احتوائها قبل وقوعها وإنقاذها أو التقليص من حدتها،كما أنه التخطيط الدقيق والتدريب من شأنه ان يساعد على التعامل الفعال معها واتخاذ القرارات الصائبة،كما أن التقييم واعتماد على التجارب السالفة وتوظيف الكفاءات المناسبة من شأنه أن يعطي نتائج أكثر فعالية في التعامل مع الأزمة وتقليل الآثار الناتجة عنها وتفاديها في المستقبل.

4- سمات التعامل السلبي مع الأزمات الاقتصادية والبوادر الناجمة عنها:

إن الاعتماد العشوائي والتخبط في التعامل مع الأزمات وغياب التخطيط المسبق وسوء اتخاذ القرارات التي من شأنها الإسهام في التخفيف من حدة الأزمة قد يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية قد تكون مدمرة في بعض الأحيان وينتج عنها انعكاسات طويلة الأمد، فالأزمة عبارة عن خلل حرج يواجه المنظومة والمجتمع فهي قد تسبب دمار مادي أو معنوي أو الاثنين معا،ويلحقها تداع سريع في الأحداث مما يزعزع الاستقرار ويدفع السلطة باتخاذ القرار للتدخل السريع ومواجهة الأزمة وإعادة التوازن لهذا النظام وهذه الحالة تتسم بعناصر ثلاثة هي:

أ- تهديد لأبعاد منظومة المجتمع.(الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية)

ب-اختلافات مفاجئة في الحياة العادية.

ت-ضغط الوقت وتسارع الأحداث.[42]

المبحث الرابع: طرق إدارة الأزمات الاقتصادية وسلبيات التناول الإعلامي لها.

في هذا المبحث سنتطرق فيه إلى كيفية إدارة الإعلام للأزمات الاقتصادية من حيث الاعتبارات والمحددات والتحديات التي تواجه التناول الإعلامي للأزمات الاقتصادية وسبل التغلب عليها.

1- سمات الإعلام في معالجة الأزمات الاقتصادية:

وضع بعض الباحثين بعض الاعتبارات لإدارة الأزمات الاقتصادية ومن أهم هذه الاعتبارات:

- أن يكون التعامل مع الموقف استثنائيا، بأن تكون المعلومات في صالح الجمهور بجعله يشعر بالأمان،فدور الإعلام هو إظهار أسباب الأزمة وتداعياتها على المواطن،لأن المواطن ما يهمه هو كيف سيكون تأثير هذه الأزمة عليه اقتصاديا من ناحية مدخوله وإنجازاته مستقبلا.
- أن التغطية الإعلامية المفضلة هي التي تستخدم محددات قوية مسبقة (في مرحلة التمهيد للأزمة) لكسب الشرعية للسياسة الاقتصادية التي تقرها الدولة.[43]
- مراعاة عنصر الدقة والآنية عند الإدلاء بمعلومات حول الأزمة، بحيث يكون سبق إعلامي بين وسائل الإعلام في نقل المعلومات، بشرط أن يبقى إعلاما موضوعيا من دون تحوله إلى إعلام تسويقي،كأن يضخم العناصر السلبية أو الايجابية فيخسر مصداقيته.
- وجود متحدث رسمي إلى وسائل الإعلام من طرف الجهة المتعرضة للأزمة، بمعنى هناك مكلف رسمي للجهة التي تعرضت لأزمة اقتصادية وذلك بتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والبيانات اللازمة.
- تحديد استراتيجية التعامل أثناء وبعد الأزمة تتضمن دراسة الجمهور وتحديد الاستمالات المستخدمة في الرسائل الموجهة إليهم.[44] بمعنى إعداد وسائل الإعلام لمخطط استراتيجي لمواجهة الأزمة من خلال عرض الأسباب للجمهور والنتائج والانعكاسات المترتبة عنها لاحقا والحلول إن وجدت.

2- دور وسائل الإعلام في معالجة الأزمات الاقتصادية :

إن لوسائل الإعلام دورا في معالجة الأزمات الاقتصادية فهي تساعد في إبراز نقاط القوة والضعف في سياسات الدول الاقتصادية، انطلاقا من موقعها كخبير وكمستشار، فهي سلاح ذوحدين من جهة تقع على عاتقها مسؤولية عظيمة تتمثل في إيصال المعلومة والخبر الصحيح،إذ من واجبها أن تتحرى الدقة عند نشر الأخبار،وأن تتبع قيم الشفافية ومفاهيمها ورقابة الرأي العام، ومن جهة أخرى تعتمد وسائل الإعلام على وضوح وصحة وصراحة المعلومات التي توفرها البنوك والشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية وعلى سهولة الحصول عليها للتمكن من الوفاء بمسؤوليتها، فالإعلام الاقتصادي يواجه مساءلة الناس له ومطالبته بنقل حقيقة ما يحصل من حولهم وخصوصا ما يمس واقع ومستقبل معيشتهم ومدخراتهم ومصادر رزقهم،وفي الوقت ذاته تقديم الخبر دون قصد أو غموض بسبب الصدمة، وكذلك عدم الأخذ بالشائعات المثيرة وترويجها.

فللإعلام مهمة مزدوجة في إدارة الأزمات الاقتصادية تتمثل في جانبين:

أولا– إخباري ويتمثل في نقل أخبار الأزمة ومتابعتها والتعريف بنتائج مواجهتها،ومحاولات التصدي لها وتحجيمها ، ومدى التطور والنجاح في ذلك ، ويتم عن طريق نقل المعلومات إلى جمهور الأزمة بأمانة ومصداقية و سرعة وإحاطته بما حدث فعلا على أرض الواقع الأزموي.

ثانيا– استخدام الإعلام في إحداث المعرفة الاقتصادية المخططة جيدا،والتأثير الإيجابي على تشكيل ثقافة الفرد والمجتمع والمؤسسات والدول،وإحداث الوعي المطلوب بالمشكلات التي قد تواجه الدولة،وتنمية إدراك الجمهور بخطورة الأزمة وأبعادها فيثير اهتمامهم ويتكون لديهم قناعة معينة تدفعهم إلى القيام بسلوك معين وفقا لنطاق الأزمة وتزودهم بكل صراحة ووضوح بالأخبار والحقائق والمعلومات والبيانات التي يتم إعدادها بشكل ومضمون معين،لتقدم في وقت معين،وفي إطار تحليلات وأراء و أفكار من طرف الباحثين وتنبؤات معينة من جانب مفكرين واعلامين لهم وزن وتأثير إعلامي معين.[45]

وما هو ملاحظ في الفترة الأخيرة أن وسائل الإعلام تتعامل مع الأزمات الاقتصادية بأسلوب التعتيم والتهويل و نقل الأخبار وبعض البرامج الحوارية القليلة، فهي اكتفت بعرض الأزمة ،وهذا غير كاف حيث أن موضوع الأزمة الاقتصادية يحتاج إلى متابعة مستمرة وتحليلا لأسبابها وانعكاساتها وبعث فريق متخصص ومحللين اقتصاديين لهم خبرة في الموضوع.

كما أن القائم بالاتصال يعاني من شح المعلومات الاقتصادية وندرتها وقلة المعطيات والأرقام التي تتعلق باقتصاديات الدولة، وهذا ما يعقد من مهمته في إيصال الحقائق للجمهور،وفي الأخير يقدم مادة بسيطة وخالية من التحليل والإلمام الشامل بالموضوع.

3– محددات المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية:

– ضرورة تقديم المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية التي تكون معروفة للجمهور العام فيجب أن تقدم كلمات متداولة قدر الإمكان دون أن ينطوي التبسيط على إخلال بالمعنى،لأنه على الإعلامي أن يكون قادرا على استخدام المصطلحات اللازمة ويعرف معانيها ودلالاتها الدقيقة،لأن عليه تقديم المعارف الخالصة والابتعاد عن الكتابة الغامضة التي من شأنها أن تقدم تعميمات وليس معلومات،وكذلك الحاجة إلى قدر عال من الشفافية التي بدورها تمثل الحرية في تداول المعلومات بشكل أساسي بالإعلام والأزمات الاقتصادية.

– على وسائل الإعلام ذكر مصادر المعلومات والبيانات لتعزيز مصداقيتها،بالإضافة إلى أن وجود مصادر متعددة تغطي كافة أطراف الموضوع تعد من الأساسيات،بحيث يعطي المذيع لكافة الأطراف حق التعبير عن آرائها،حيث أن الاقتصاد يرتبط ارتباط وثيق بالبيانات والمعلومات.

– عند الحديث عن قوانين أو تشريعات لابد من تفصيل نص هذه القوانين وعدم الاكتفاء بمسمياتها،لأنه من المعروف أن الإعلام له قواعده وقوانينه وتقنياته لاسيما في المجتمعات الليبرالية والرأسمالية ذات الاقتصاد الحر والتعددية الإعلامية، لهذا فان هذا المحدد يقصد به هو قدرة وسائل الإعلام على توفير المعلومة الأصح والأنسب

للمؤسسات الإعلامية التجارية والاقتصادية الكبرى،كذلك المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية هي إعلام تنموي يتبع حاجة السوق إلى هذا الفن الإعلامي المتخصص والدقيق.

– الدقة والشمولية في تغطية القضايا والأحداث الاقتصادية، فقد تفرض أحداث معينة في مجال ما إلى التوسع في تغطيتها في تلك الفترة ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب المجالات الأخرى،وأن يعطي الاهتمام بحدث ما وفق أهميته النسبية للمواطن.

– تمثل الأرقام والإحصائيات والنسب المئوية روح المادة الاقتصادية وبعض هذه الأرقام يكون ذكرها ضروريا،بل أن عدم وجودها يمثل خللا في العرض وبالتالي يمكن إيرادها في شكل جدول أو رسم بياني،بحيث تصل المعلومة حين ننظر للرسم من أول وهلة.[46] ، كما نعلم أنه لا يوجد اقتصاد بدون مؤشرات مبنية على معلومات وأرقام،وتتوقف مقدار الثقة في وسائل الإعلام المختلفة على مقدار الثقة في المعلومة التي تقدمها.

4– تحديات التناول الإعلامي للأزمات الاقتصادية:

يشير واقع التناول الإعلامي للأزمات الاقتصادية إلى بعض مواطن الضعف و السلبيات، حيث يلاحظ ضعف الأداء وغياب التخصص وكذلك قلة المجلات والصحف الاقتصادية المتخصصة على غرار الدول المتقدمة و الدول التي تولي أهمية كبيرة للثقافة الاقتصادية و للوعي الاقتصادي، فالمؤسسة الإعلامية بحاجة إلى إعلاميين متخصصين في الاقتصاد ولديهم خبرة و تجربة ومعرفة تامة بالشؤون و القضايا الاقتصادية. بحيث تتطلب تحديات التنمية المستدامة إعلاما اقتصاديا قويا، فاعلا وناقدا، وهذا يستدعي تحرير المؤسسة الإعلامية من القيود و الضغوط المهنية و التنظيمية وحماية القائم بالاتصال حتى يجرؤ على النقد و الاستقصاء وكشف الأخطاء و التجاوزات و السلبيات.

فتحديات الإعلام الاقتصادي تتمثل في تغيير الذهنيات والخروج من دروب الروتين وتبرير الموجود. فإشكالية الإعلام الاقتصادي يجب أن ينظر لها على المستوى الكلي وليس الجزئي، أي من خلال النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وكذلك من خلال النظام الإعلامي ككل. فمشكلة الإعلام الاقتصادي لا تختلف كثيرا عن مشكلة الإعلام السياسي ومشكلة النظام الإعلامي ككل. وهذا يعني أن هناك مشكلات جوهرية تتعلق بماذا نريد من النظام الإعلامي التبرير و التنظير للواقع، أم النقد و التقييم من أجل تغيير الواقع. وفي معظم الأحيان، مع الأسف الشديد نلاحظ أن النظام والسلطة يريدان التبرير والتنظير لما هو موجود ويرفضان قوة مضادة أو سلطة رابعة تراقب وتستقصي وتنتقد وتطالب بالتغيير.

وقد اجمع الباحثون بأن سبب تخلف القطاعات الاقتصادية المهمة في الدول النامية يرجع إلى عدم كفاية خدمات الاتصال في هذه الدول، والإعلام الاقتصادي وإن كان يقع تحت مظلة الاقتصاد الواسعة ألا أنه يعمل على تشجيع أو إحباط الكثير من المشروعات من خلال التناول الايجابي أو السلبي لما يتم التخطيط أو الإعداد له.

ومما سبق يمكن حصر التحديات في النقاط الآتية :

أ. غياب الصحفي المتخصص في الإعلام الاقتصادي وفي إدارة الأزمات الاقتصادية.

ب. عدم وضوح الأزمة وانعدام وقلة المصادر المؤقتة و الدائمة و المتجددة، و غياب التنسيق بين الأطراف المختلفة المعنية بالأزمة. مثلا بعد مدة طويلة باه يظهر المتحدث الرسمي للمؤسسة التي تعرضت للأزمة الاقتصادية.

ج. نوعية وطبيعة السياسة الإعلامية المحددة من جانب دوائر صنع القرار.

د. المستوى المهني و العلمي للإعلاميين و الصحفيين المشاركين في التغطية الإعلامية، أن يكون الصحفي عارفا بأصول الإعلام وفنونه،أن يكون ملما بتقنيات علم الاقتصاد،وكذا الاطلاع على الحالة الاقتصادية في البلد كل هذه العناصر تساعده في توسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي.

هـ. تخلف الأداء المهني للإعلاميين و خضوعهم للبيروقراطية الإعلامية، بمعنى غياب الكفاءات اللازمة وخضوع الإعلامي للتقييد من طرف المؤسسة الإعلامية التابع لها بتحرير ما هو مطلوب ليس ما يريد كتابه هو.

و. تناول الأزمة من جانب واحد وغياب الخلفية التفسيرية للأزمة، أي يختار زاوية من زوايا الأزمة ويشرحها على طريقته الخاصة ويهمل السبب الأساسي للأزمة (سبب حدوث الأزمة).

ز. تأخر التناول الإعلامي للأزمة حيث لا تبدأ وسائل الإعلام في تناولها إلا بعد تعدد الشكاوى وتفاقم الأزمة.

ح. إرجاع الأزمة إلى سبب وجانب واحد فقط مع إغفال باقي الجوانب.

5- مقترحات مستقبلية لوسائل الإعلام عند معالجتها للأزمات الاقتصادية:

بما أن الإعلام في النظم الديمقراطية يعكس حاجات وتطلعات المجتمع بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية ويسعى إلى تحقيقها، فإن عليه أن يفهم طبيعة المجتمع، وأن يلتزم البحث عن آليات تجعله وسيلة مهمة وأساسية في الدفاع عن حقوق الناس وحرياتهم، وتطوير الإبداعات و الظواهر الايجابية في المجتمع.ويشكل الإعلام الديمقراطي أيضا انعكاسات لحالة التعددية السياسية و الثقافية و الاجتماعية وميدانا أساسيا للحوار الديمقراطي والتنوع، ونشر مفاهيم حق الاختلاف والتسامح، وكيفية استخراج الحقيقة من خلال عرض نقيضها، و التعريف بالحقوق و الواجبات.

ومن المقترحات الواجب اتخاذها لتعزيز وسائل الإعلام اتجاه الأزمات الاقتصادية:

- تطوير التعاون القائم بين المؤسسات الإعلامية و المؤسسات الاقتصادية، فمثلا التعاون على مستوى المعلومات ضروري بين الطرفين، شرط المحافظة على الاستقلالية التامة بين الشق التجاري والشق التحريري والتحليلي، لتجنب حدوث تضارب مصالح.
- ومن هنا تظهر الحاجة إلى وضع خطط استراتيجية للنهوض بالإعلام أهمها ضرورة مراجعة التشريعات الإعلامية التي تكبل حرية تداول المعلومات، ومراجعة أوضاع المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، اقتصاديا وسياسيا و قانونيا
- الإسهام في إيجاد آلية إعلامية لمواجهة التحديات المقبلة تعمل على نشر المزيد من الفهم بين العاملين في هذا المجال، وإعداد المزيد من البرامج الاقتصادية و الحوارات في الوسائل الإعلامية و التوعية في مختلف الأمور التي تهم الشأن المحلي و الإقليمي و الدولي.

- باعتبار أن الإعلام الاقتصادي يعتبر اليوم واحدا من أهم فروع الإعلام، وعبره يمكن نقل و تحليل وتفسير التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع سواء تلك التي تتعلق بالأفراد أو المؤسسات أو القضايا المتصلة بالاقتصاد، واستخدام أساليب البحث والتحليل، وتحديد الأهداف في ظل السياسات و الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة أو المتوقعة ومكافحة الفساد وتحديد الإخفاقات و النجاحات.
- دور علاجي بمعنى تقوم وسائل الإعلام كما هو معروف في وظائفها المعالجة التي هي من بين الوظائف التنموية التي يتصدى فيه للمشكلات والقضايا الاقتصادية التي يشهدها البلد ودور وقائي الذي يقوم به بتقديم معالجات استباقية للمشكلات التي يمكن أن تطرأ في مجال الاقتصاد والاستثمارات والتمويل.

خاتمة:

من كل ما تقدم يمكننا القول أن الإعلام له دور جد هام في معالجة الأزمات الاقتصادية، لأن الأزمات تعد مادة أساسية في وسائل الإعلام المختلفة، التي تسارع إلى تغطيتها ومعالجتها من أجل تزويد الجمهور بكل مستجداتها، لكن بقدر ما يكون لها دور إيجابي، قد يكون لها أيضا دور سلبي، وذلك بأن تزيد من حدة توتر موقف الأزمة، ويكون ذلك في حالة سوء استعمالها من قبل القائمين عليها، وبهذا نقول أن الإعلام بإمكانه تسيير ومعالجة الأزمة الاقتصادية، ليس من خلال إمداد الجمهور بالمعلومات فقط، وإنما يجب أن يكون هناك اهتمام حقيقي بمعالجة هذه الأزمات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، بعيدا عن إثارة القلق والرعب في نفوس الجماهير، وذلك من خلال فتح حوار جماعي تفاعلي بين علماء وباحثين ومحللين مختصين في الاقتصاد وتخصصات عديدة، وبين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، من أجل الاستفادة من خبرات متنوعة، يسعى فيها كل طرف تقديم معرفته وخبراته لمواجهة هذه الأزمات واحتواء آثارها المدمرة، وما تطرحه من تحديات اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وإعلامية، في إطار نظرة متكاملة وشمولية في معالجتها، تتسم بالتنسيق والقدرة على العمل الجماعي مهما كانت الضغوط والظروف، بحيث تأخذ بعين الاعتبار تحقيق المصلحة العامة للمجتمع قبل كل شيء، وهذا ما يتطلب رجال إعلام مختصين في إعلام الأزمات الاقتصادية ، للتقليل من حدة هذه الأزمات، والتعامل بشكل إيجابي مع مختلف المشكلات المعقدة، فإن الاهتمام بهذا المجال في الجزائر لا يزال محدودا للغاية فهو يمثل بدايات رائدة تحتاج إلى المزيد من الأبحاث والدراسات والربط بين المجال النظري والعملي، كما أن إستخدام إعلام الأزمات والمتخصص في الاقتصاد في الجزائر يواجه العديد من العقبات لكن تكتفي الإشارة إلى عدم وجود جهة أو مركز بحثي قادر على متابعة الأزمات وإجراء بحوث ودراسات ميدانية أثناء معالجة الأزمة.

الهوامش والمراجع:

[1]– المعجم الموسوعي،(1988)، **المصطلحات المكتبات والمعلومات، إنجليزي–عربي**،الرياض، دار المريخ للنشر، ص 1139.

[2]– محمد منير حجاب،(2003)، **الموسوعة الإعلامية**، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ، مج2،ص 416.

[3]– محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 2252.

[4]– محمد رشاد الحملاوي، (1995)، **إدارة الأزمات، تجارب محلية وعالمية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط2، ، ص 29.

[5]– الخضري ، محسن أحمد ،(د.س)،**إدارة الأزمات**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ص.122.

[6]– أصلها الفعل تأزّم ، وجمعها إزم ، وأزم ، أزم عليهم العام : إشتدّ قحطه ، أنظر : **لسان العرب** ،(1995)، قرص مضغوط ، إنتاج المستقبل للإنتاج الإلكتروني، بيروت ، الإصدار 1،0 .

وقد جاء القرآن الكريم في سورة يوسف عليه السلام ما يفيد بحلول سنوات الجدب، وهنّ السبع بقرات عجاف اللاتي تأكل السبع السّمان ، وهو تعبير عن الأزمة والقحط الذي يأتي بعد سنوات الغيث والخصب ، اقرأ وتدبّر الآيات 43 إلى 49 من سورة يوسف عليه السلام.

[7]– جبر، محمد صدام، (1998) " **المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات** "، تونس، المجلة العربية للمعلومات، ، ص66.

[8]– الشعلان، فهد أحمد،(2002)،" **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**" ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،ص17.

[9]– الشعلان، ،المرجع السابق، ص26.

[10]– Random.h،**Random House Dictionary Of English Language**, ,(1969) , New York Random House, P.491.

[11]– عباس رشدي العماري،(1993)، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، ص16.

[12]– محمد شاد حملاوي،(1995)، **التخطيط لمواجهة الأزمات**، القاهرة، مكتبة عين الشمس، ، ص18.

[13]– السيد عليوة،(2002) **إدارة الأزمات والكوارث**، القاهرة ، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، دار الأمين، ، ط2، ص13.

[14]– عباس شدي العماري، المرجع السابق، ص17.

[15]– السيد عليوة، المرجع السابق، ص13.

[16]– عثمان عثمان، (د.ت)، **مواجهة الأزمات**، القاهرة، مصر العربية للتوزيع، ، ص18.

[17]– منى صلاح الدين شريف(1998)، **إدارة الأزمات**، الوسيلة للبقاء، القاهرة، دار الأمين، ص ص 42–43.

[18]– عباس شدي العماري، المرجع السابق ، ص 13.

[19]– عبد الرزاق حسين،(2001)، **إدارة الأزمات**، علم التحديات، حرس الكويتي، ، ص22.

[20]– المرجع نفسه، ص23.

[21]– Norman Phelps, (1986) , "**Setting Up A Crisis Recovery Plan**", Journal Of Business Strategy Vol.6. No.4 , , P. 6.

[22]– رضوان ، رضا عبد الحكيم،(1419)، " **الأمن والحياة**"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، .، ص44.

[23]– حواش، جمال الدين محمد،(1998)،" **إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية**"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص4.

[24]– جبر، محمد صدام، المرجع السابق، ص67.

[25]– الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم،(2001)،" **إدارة الأزمات والمفاوضات** "، المدينة المنورة، دار المآثر ، ص ص 29– 30.

[26] – معلوف، لويس:" **المنجد**"،(1951)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية،ط12 ، ص720.

[27] – الشعلان، فهد أحمد ،المرجع السابق، ص28.

[28] – عليوة، السيد ،(2001)، " **إدارة الأزمات في المستشفيات**"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص12.

[29]– كامل، عبد الوهاب محمد،(1424)،" **سيكولوجية إدارة الأزمات**"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، .، ص21.

[30]– الشعلان، فهد أحمد ،المرجع السابق، ص ص 36 – 37.

[31] –عليوة، السيد، المرجع السابق، ص 12.

[32]–هلال ، محمد عبد الغني ، المرجع السابق، ص14.

[33] –عابد، سعود سراج،(1415)،" **إدارة الأزمات**"، الرياض، مجلة الحرس الوطني ، ع144، ص39.

[34] –عليوة، السيد، المرجع السابق، ص13.

[35]– حواش، جمال،(2005)،" **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة**"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص 17.

[36]– السيد عليوة،(2002)، **إدارة الأزمات والكوارث**، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، دار الأمين، القاهرة، ط1، ، ص14.

[37]– عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص19.

[38]– دكتور عادل صادق محمد،(2007)، **الصحافة وإدارة الأزمات، مدخل نظري – تطبيقي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، لبنان، ط1،ص89.

[39] –. kyker,keith & cruchy , Christopher,(2004), **television production**, London , libraries unlimited , pp87-88.

[40]– محسن أحمد الخضيري (د.ت)، **إدارة الأزمات**، منهج اقتصادي لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص25.

[41]– سحر عبد المنعم الخولي،(2010)، **المعالجة الصحفية للأزمات والكوارث في المجتمع المصري"دراسة في تحليل مضمون جريدتي الأهرام والوفد"**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الإسكندرية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، ، ص 72.

[42] – سحر عبد المنعم الخولي، المرجع السابق ، ص84.

[43] –oliver Quiring & mathias weber. **Op**.cit. pp. 294-315.

[44]–Martinh.wolfson financial crisis , (1994), **understanding the postwar u.s.experience**. (NY:M,E ,sharpe, Available) at: http://www.google.com.eg/books.01-01-2018.

[45]– عبد الحاج محمد، (2012) **المشكلات والحل،مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية**، متاح على : http://www.skeyesmedia.org/ar/a/articles/2641.8-1-2018.

[46]– منى عبد أبو جامع،(2009)،**معالجة الصحافة المصرية الأردنية للشأن الاقتصادي**،دراسة تحليلية،الأردن،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة،ص44. متاحة على: http://www.meu.edu.io/images/data/6343270065000.pdf.04/1/2018.